تقرير الدين لسنة 2022 المرافق لقانون المالية 2024

طبقا لأحكام المادة 48 من القانون التنظيمي رقم 130-13 المتعلق بقانون المالية، تقوم مديرية الخزينة والمالية الخارجية سنويا بإعداد تقرير بخصوص الدين العمومي المرافق لقانون المالية. ويعرض هذا التقرير وضعية الديون الموطدة للإدارات العمومية، ويسلط الضوء على تمويل الخزينة سواء في السوق الداخلي أو الدولي أو لدى المقرضين الأجانب، كما يتضمن تحليلا لمحفظة الدين من حيث الحجم والخدمة ومن حيث البنية حسب الأدوات وسعر الفائدة والعملات وكذا تقييما لمؤشرات التكلفة والمخاطر المرتبطة بتدبير الدين.

كما يتطرق هذا التقرير لعمليات التدبير النشيط للدين الداخلي والخارجي إضافة الى التدبير النشيط للخزينة العمومية الذي تقوم به هذه المديرية.

الديون الموطدة للإدارات العمومية

منذ سنة 2020 وفي إطار تحسين جودة المعلومات المتاحة، تم اغناء تقرير الدين بالإحصائيات المتعلقة بالديون الموطدة للإدارات العمومية.

وللتذكير، فإن هذه الإحصاءات تم إنجازها حسب منهجية تم وضعها ومشاركتها مع صندوق النقد الدولي والتي تُمكن من الانتقال تدريجياً إلى المعايير الدولية المتعلقة بنشر الإحصائيات كما هو موصى به في دليل إحصائيات المالية العمومية (MSFP 2014) ودليل إحصائيات دين القطاع العام (GSDSP 2011).

وتهدف هذه المنهجية إلى توفير رؤية بخصوص وضعية الدين الحقيقي والإجمالي وذلك عبر تجميع كافة التدفقات والأرصدة القائمة وفق إطار تحليلي متفق عليه، ثم طرح كافة التدفقات والأرصدة القائمة المتبادلة بين الوحدات التي يتألف منها القطاع العام. وتتمثل هذه المنهجية فيما يلي:

(أ) تحديد نطاق التغطية المؤسساتية، التي تشمل جميع الهياكل المكونة لقطاع الإدارات العمومية وفقًا لإطار دليل إحصائيات المالية العمومية لسنة 2014؛

(ب)تحديد أدوات الدين التي سيتم أخذها بعين الاعتبار عند حساب الدين؛

(ت) وتقييم هذه الأدوات حسب الطريقة التي تم تبنيها.

يقدر حجم الدين الموطد للإدارات العمومية في متم سنة 2022، بحوالي 880,2 مليار درهم مقابل 799,3 مليار درهم في متم سنة 2021، مسجلا ارتفاعا بحوالي 80,8 مليار درهم أو 10,1%. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع دين الخزينة بحوالي 66,5 مليار درهم، وارتفاع ودائع الخزينة (10,3+ مليار دهم) إضافة إلى ارتفاع دين الجماعات الترابية (0,8+ مليار درهم). كما ساهم في ارتفاع الدين الموطد للإدارات العمومية، تراجع حجم سندات الخزينة التي بحوزة منظمات التقاعد والاحتياط الاجتماعي والمؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري بحوالي 9,4 مليار درهم و1,0 مليار درهم على التوالي.

نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، سجل حجم الدين الموطد للإدارات العمومية ارتفاعا بحوالي 3,5 نقطة ليبلغ 66,2% مقابل 62,7% في متم سنة 2021.

تمويل الخزينة خلال سنة 2022

التمويل الداخلي للخزينة

في ظل ظرفية اتسمت بتفاقم عجز السيولة البنكية وتمركز طلب المستثمرين على الآجال القصيرة إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة المطلوبة، قامت مديرية الخزينة بتعديل سياسة إصدار سندتها وذلك للأخذ بعين الاعتبار السياق الجديد. وبالتالي، فقد تمحورت سياسة التمويل المنفذة حول النقاط التالية:

- التماشي مع بنية طلب المستثمرين على سندات الخزينة والتي اتجهت بأكثر من 50% نحو الآجال القصيرة؛

- التأقلم مع اهتمام المستثمرين بالإصدارات ذات أسعار الفائدة المتغيرة، وذلك عبر إجراء إصدار من هذا النوع لأول مرة من أجل توجيه الطلب نحو الآجال المتوسطة؛
- الحفاظ على اللجوء لعمليات تبادل سندات الخزينة من أجل تقليص خطر إعادة التمويل؛
- واللجوء اليومي لعمليات توظيف فائض الحساب الجاري للخزينة من أجل تدبير أمثل لموجودات هذا الحساب.

عرف حجم إصدارات الخزينة في سوق المزادات تقلصا بحوالي 10,9% حيث بلغ 128,8 مليار درهم خلال سنة 2022 مقابل 144,5 مليار درهم السنة الماضية. وقد تمت تعبئة 119,9 مليار درهم أو 93,1% من إصدارات الخزينة عن طريق المزادات و8,9 مليار درهم (6,9%) عبر عمليات تبادل سندات الخزينة. وفيما يتعلق ببنية الإصدارات، وعلى غرار بنية الطلب، مثلت سندات الخزينة ذات الآجال الأقل من أو تساوي سنتين حوالي 68,2% من الحجم الإجمالي المعبأ، مع تسجيل حصة 14,5% خصت السندات ذات الأمد الجد قصير.

على غرار أسعار الفائدة المطلوبة من طرف المستثمرين، عرفت أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة، منحى تصاعديا خلال سنة 2022، حيث بلغ ارتفاع هذه الأسعار حوالي 75,1 نقطة أساس في المتوسط بالنسبة لكافة الآجال وذلك دون احتساب السندات ذات الأمد الجد قصير والسندات ذات سعر الفائدة المتغير. حسب الآجال، بلغ هذا الارتفاع 111,1 نقطة أساس بالنسبة للآجال الأقل من أو تساوي سنتين، و39,2 نقطة أساس بالنسبة للآجال ذات 5 سنوات فما فوق.

تطور أسعار الفائدة المطلوبة ما بين سنتي 2021 و2022

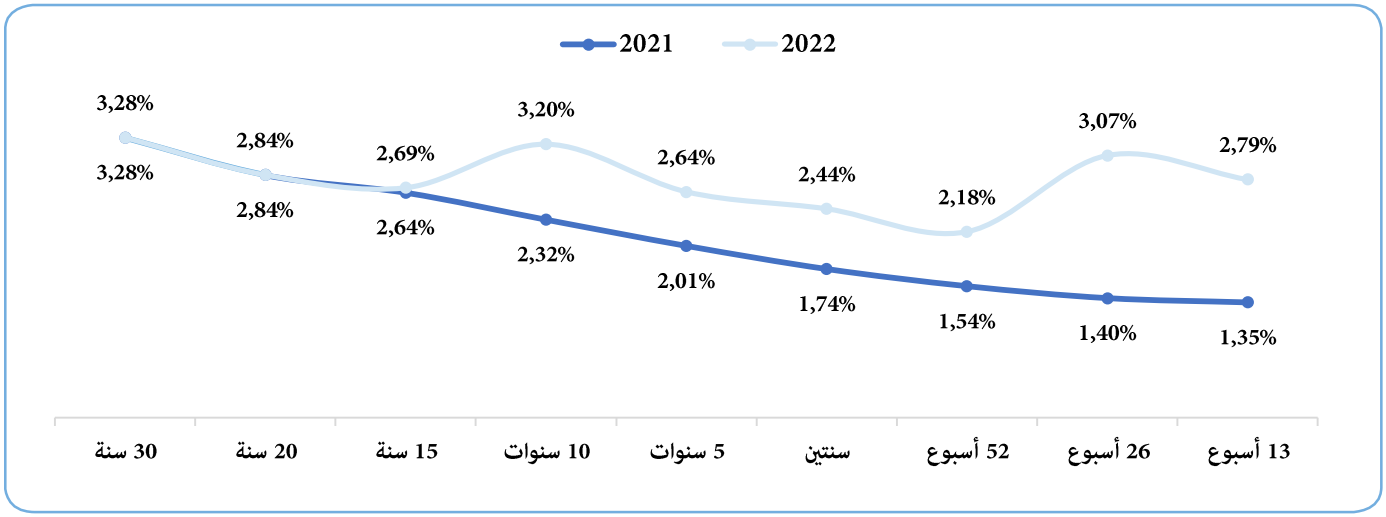

التمويل الخارجي للخزينة

برسم سنة 2022، بلغت السحوبات على القروض الخارجية للخزينة ما مجموعه 29,7 مليار درهم مقابل 18,4 مليار درهم سنة 2021، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 11,3 مليار درهم. وقد عبئت هذه السحوبات أساسا من طرف المقرضين الرسميين (الثنائيين ومتعددي الأطراف) في ظل غياب إصدارات الخزينة في السوق المالية الدولية.

وقد بلغت الحصة المعبأة لدى المقرضين متعددي الأطراف 71,8% من إجمالي السحوبات، أي 21,3 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بـحوالي 9,3 مليار درهم مقارنة مع السنة الماضية. وتمت تعبئة هذه السحوبات أساسا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (12,0 مليار درهم)، البنك الإفريقي للتنمية (5,3 مليار درهم)، صندوق النقد العربي (2,1 مليار درهم) والأوبك (1,0 مليار درهم).

وفيما يتعلق بالسحوبات المعبأة لدى الدائنين الثنائيين، فقد سجلت ما قيمته 8,4 مليار درهم، أي 28,2% من مجموع السحوبات، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 2,0 مليار درهم مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2021. وقد عبئت هذه السحوبات أساسا لدى ألمانيا (4,7 مليار درهم)، فرنسا (2,6 مليار درهم) واليابان (1,0 مليار درهم).

تطور دين الخزينة

حجم الدين

بلغ حجم دين الخزينة 951,8 مليار درهم في متم سنة 2022، مسجلا ارتفاعا قدره 66,5 مليار درهم أو 7,5% مقارنة بمتم سنة 2021 (885,3 مليار درهم) مقابل ارتفاع قدره 6,3% ما بين سنة 2020 وسنة 2021.

نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، عرف حجم دين الخزينة ارتفاعا قدره 2,1 نقطة مئوية، ليستقر في حدود 71,6% مقابل 69,5% في متم سنة 2021 وذلك بعد انخفاض قدره 2,7 نقطة مئوية في السنة نفسها. ويرجع هذا التطور إلى تسجيل معدل نمو اقتصادي معتدل سنة 2022 بعد الانتعاش المهم الذي عرفه خلال السنة الماضية.

وقد بلغ هذا المؤشر 54,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للدين الداخلي و17,2% بالنسبة للدين الخارجي مقابل 53,5% و16,0% في متم سنة 2021 على التوالي.

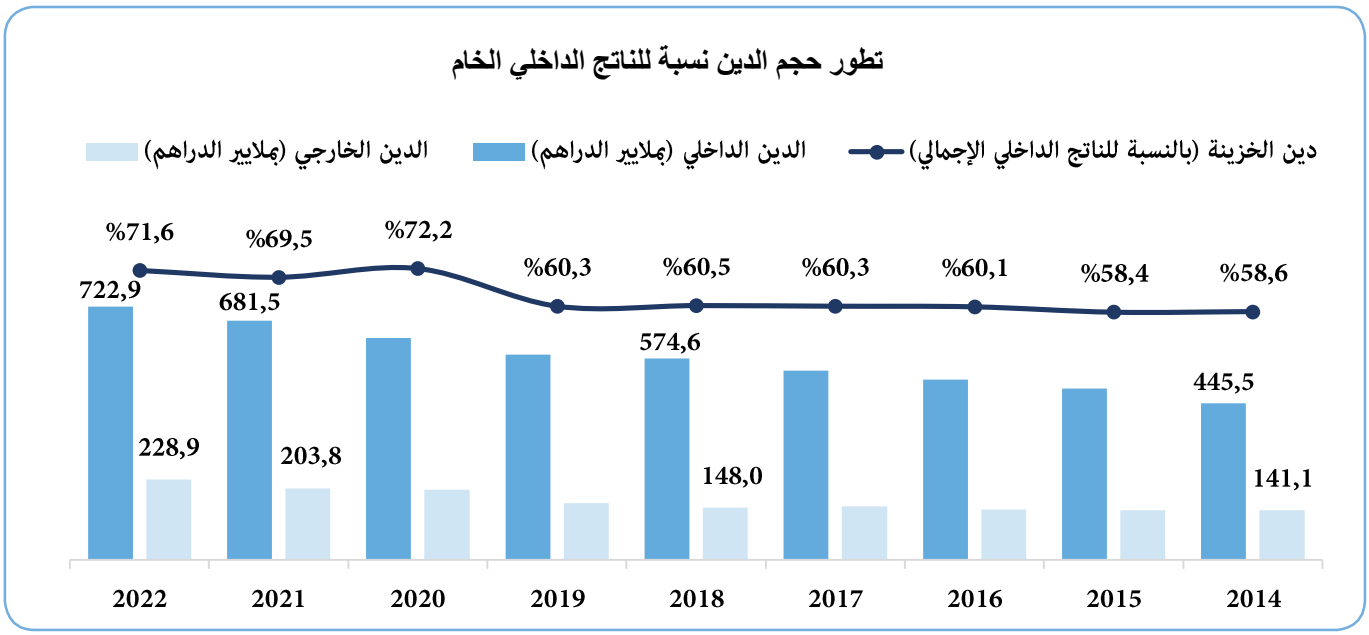

بنية الدين حسب الأدوات

يتكون دين الخزينة أساسا من الدين القابل للتداول بحصة 77,6% منها 69,9% متعلقة بسندات الخزينة المصدرة في سوق المزادات و7,6% تخص الإصدارات السندية في السوق المالية الدولية.

أما بخصوص الدين غير القابل للتداول فتصل حصته إلى 22,4% من مجموع محفظة دين الخزينة، ويتكون بالأساس من الدين الخارجي المحصل عليه من لدن الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف (17,1%).

بنية الدين حسب سعر الفائدة

مثل حجم الدين ذو سعر الفائدة الثابت نسبة 89,2% من إجمالي دين الخزينة في متم سنة 2022، مسجلا بذلك تراجعا قدره 4,3% مقارنة بمتم 2021. وتبقى هيمنة الدين ذي سعر الفائدة الثابت راجعة أساسا لكون إجمالي الدين الداخلي، الذي يمثل 76,0% من حجم دين الخزينة، يتكون أساسا من ديون ذات أسعار فائدة ثابتة. مع الاشارة إلى أن سنة 2022 تميزت بإصدار ولأول مرة لسندات الخزينة ذات أمد 5 سنوات بسعر فائدة متغير بحجم 9 مليار درهم، مما يمثل 1,2% من حجم الدين الداخلي.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي للخزينة، فقد عرفت بنيته، حسب نوع أسعار الفائدة، تراجع حصة الدين ذي السعر الثابت، والتي بلغت 68,3% مقابل 72,2% متم سنة 2021، في حين تعززت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغير لتصل إلى 31,7% في متم سنة 2022 مقابل 27,8% نهاية سنة 2021. ومع ذلك، تظل بنية الدين حسب سعر الفائدة مطابقة للمحفظة المعيارية للدين الخارجي.

بنية الدين حسب العملات

يهيمن الدين المصدر بالدرهم على محفظة دين الخزينة حيث بلغت حصته 73,1% من حجم هذا الدين، مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة مع سنة 2021 (76,1%).

وقد بلغت حصة الدين الخارجي للخزينة المقوم بالأورو 63,8% متم سنة 2022، في حين بلغت حصة الدين المقوم بالدولار والعملات المرتبطة به حوالي 31,7%. أما بخصوص باقي العملات (الين الياباني، والدينار الكويتي والباقي)، فقد بلغت حصتها 4,5% من إجمالي الدين.

تُمكن هذه البنية، التي تبقى قريبة من بنية السلة الحالية لتداول الدرهم، من التقليل من تعرض محفظة الدين الخارجي لمخاطر الصرف.

خدمة دين الخزينة

عرفت تحملات دين الخزينة من أصل الدين والفوائد والعمولات المؤدات سنة 2022، ارتفاعا لتبلغ 167,2 مليار درهم مقابل 142,6 مليار درهم سنة 2021، مسجلة ارتفاعا قدره 24,5 مليار درهم أو 17,2%. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع كل من أصل الدين بـحوالي 24,4 مليار درهم في حين لم ترتفع الفوائد إلا بحوالي 93,0 مليون درهم.

وحسب نوع الدين، فقد ارتفعت خدمة الدين الداخلي بحوالي 10,9 مليار درهم لتبلغ 138,6 مليار درهم مقابل 127,7 مليار درهم في متم سنة 2021. أما بالنسبة لخدمة الدين الخارجي، فقد سجلت ارتفاعا يقدر بـحوالي 13,7 مليار درهم لتصل إلى 28,6 مليار درهم سنة 2022 مقابل14,9 مليار درهم سنة 2021. ويرجع هذا التطور أساسا لسداد مبلغ بقيمة 1,5 مليار دولار متعلق بالسندات المصدرة من طرف الخزينة في السوق المالية الدولية سنة 2012 (1 مليار دولار) و2013 (500 مليون دولار).

مؤشرات التكلفة

التكلفة المتوسطة لدين الخزينة

انخفضت التكلفة المتوسطة لدين الخزينة بمقدار 15 نقطة أساس في متم سنة 2022، مقارنة بمستواها المسجل في متم سنة 2021، حيث بلغت 3,20% مقابل 3,35%.

سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار في سوق المزادات

بلغ سعر الفائدة المتوسط المرجح لإصدارات سندات الخزينة (مع احتساب تلك المنجزة في إطار التدبير النشيط للدين الداخلي) حوالي 2,226%، مسجلا بذلك ارتفاعا بمقدار 25,2 نقطة أساس مقارنة بالمستوى المسجل في متم سنة 2021 (1,974%). ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار فائدة سندات الخزينة تحت تأثير زيادات سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب والتي بلغ مجموعها 100 نقطة أساس خلال شهري شتنبر ودجنبر 2022.

تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخيل العادية

اختتمت سنة 2022، ببلوغ مؤشر تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للموارد العادية (بما في ذلك العمولات) حوالي 9,8%، وهو ما يمثل انخفاضًا قدره 1,8 نقطة مقارنة بسنة 2021.

تطور تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخيل العادية

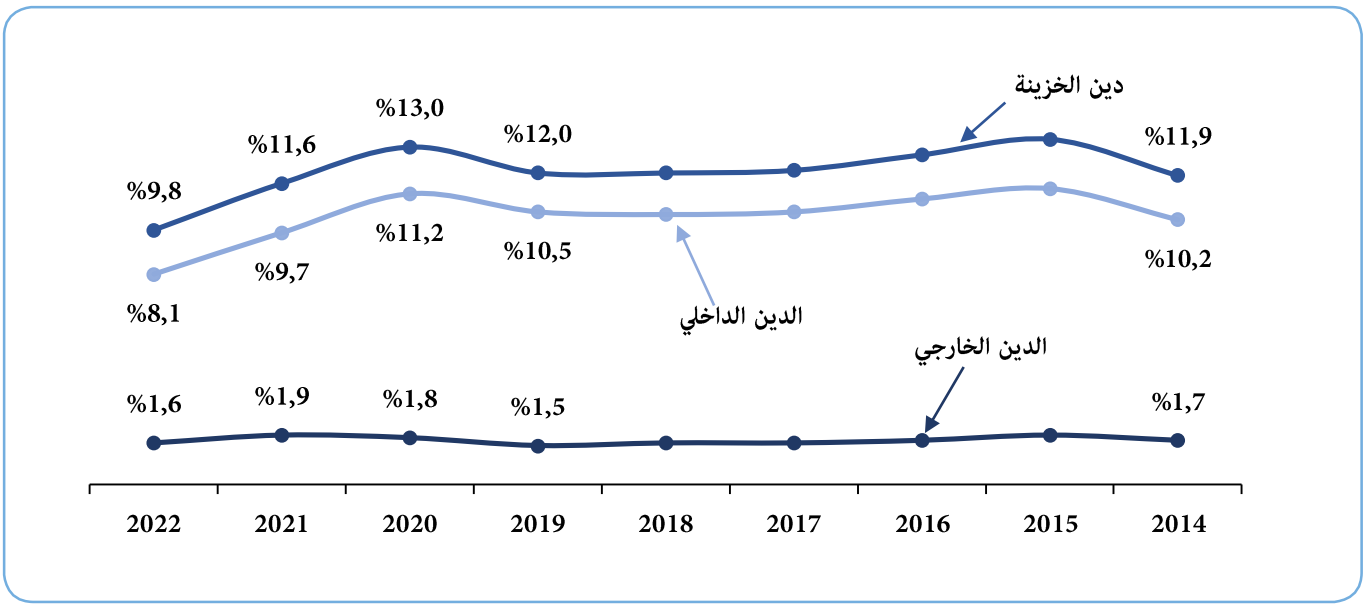

مؤشرات المخاطر

حصة الدين ذي الأمد القصير

بلغت حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة دين الخزينة 17,2% في متم سنة 2022 مقابل 12,7% متم سنة 2021، مسجلة ارتفاعا بحوالي 4,5%، نتيجة ارتفاع حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة الدين الداخلي بمقدار 7,7% لتستقر في 21,2% في متم سنة 2022 مقابل 13,5% في متم سنة 2021.

أما بالنسبة لحصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة الدين الخارجي للخزينة، فقد سجلت تراجعا قدره 5,2% في متم سنة 2022، لتصل إلى 4,6% مقابل 9,8% السنة الماضية.

المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين

انخفضت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة في متم سنة 2022، بمقدار 6 أشهر مقارنة بمتم سنة 2021، حيث بلغت 6 سنوات و8 أشهر مقابل 7 سنوات وشهرين، ويبقى هذا المستوى متماشيا مع هدف المحفظة المعيارية لدين الخزينة (ما بين 6,5 و7,5 سنوات) . في حين يعزى هذا التطور إلى انخفاض المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي بما يقارب 8 أشهر، فيما ارتفع هذا المؤشر بالنسبة للدين الخارجي بحوالي شهرين ليستقر في 9 سنوات و9 أشهر.

تطور المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة (بالسنوات)

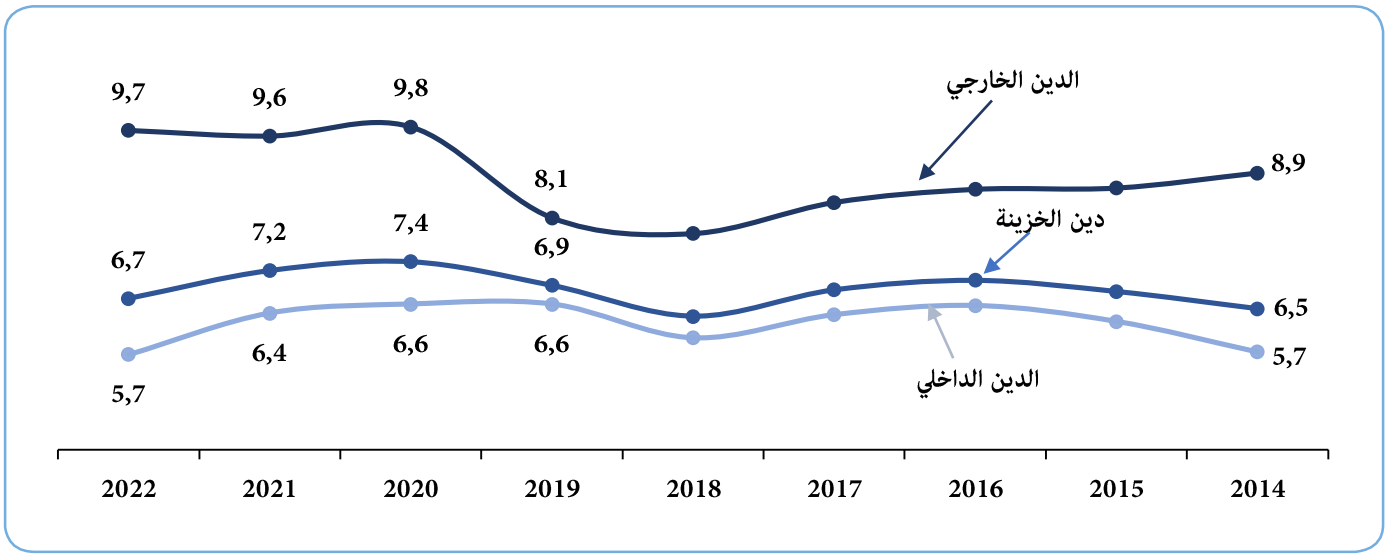

معدل التغطية الشهري للإصدارات

استقر معدل تغطية الإصدارات عن طريق المزادات لسندات الخزينة من طرف طلب عروض المستثمرين في مستوى يفوق عتبة مرتين في متم سنة 2022 وذلك رغم انخفاضه ليصل إلى 2,1 مرة مقابل 2,5 مرة في متم سنة 2021. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض حجم طلب عروض المستثمرين (21,9%-) بشكل يفوق انخفاض حجم إصدارات الخزينة (10,9%-)، وذلك نظرا للظرفية السائدة خلال سنة 2022.

خطر تقلبات أسعار الفائدة

يتم تقييم خطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال مؤشرين إثنين وهما: حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته وحصة دين الخزينة ذي أسعار الفائدة المتغيرة.

- **حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته**

تتكون حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته خلال سنة 2023 من:

- الدين ذي سعر الفائدة المتغير (الخارجي والداخلي)؛ و
- دين الخزينة ذي الأمد القصير (الداخلي والخارجي) والذي يجب إعادة تمويله سنة 2023.

وقد بلغت حصة هذا الدين 240,0 مليار درهم في متم سنة 2022، أي حوالي 25,2% من حجم دين الخزينة، مسجلة ارتفاعا بلغ 6,6 نقطة مقارنة مع السنة الماضية. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع حصة الدين الداخلي الذي سيصل أجل سداده في أقل من سنة نتيجة لتركيز اكتتابات الخزينة على الآجال القصيرة وذلك نظرا لبنية طلب المستثمرين.

- **حصة دين الخزينة ذي أسعار فائدة متغيرة**

بلغت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغير في محفظة دين الخزينة 10,8% في متم سنة 2022 مقابل 6,5% في متم سنة 2021. ويعزى هذا التطور، إلى ارتفاع حصة الدين الخارجي ذي سعر الفائدة المتغير بحوالي 3,9% ليبلغ 31,7% في متم سنة 2022، مقابل 27,8% متم سنة 2021، وإلى اللجوء ولأول مرة إلى إصدار سندات الخزينة ذات سعر الفائدة المتغير في السوق الداخلي بحصة بلغت 1,2% من حجم الدين الداخلي.

خطر تقلبات أسعار الصرف

يظل تعرض محفظة الدين لمخاطر تقلبات أسعار الصرف محدودا، حيث أن حصة الدين المقوم بالعملات الأجنبية لا تبلغ، في متم سنة 2022، إلا حوالي 24,7% من حجم دين الخزينة.

هذا بالإضافة إلى أن بنية الدين الخارجي حسب العملات تبقى قريبة من بنية سلة الدرهم الحالية، مما يمكن من تقليص تعرض محفظة الدين لمخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدرهم.

ويتكون هذا الدين بحصة 63,8% من الدين المقوم بالأورو و31,7% من الدين المقوم بالدولار والعملات المرتبطة به، مع 60% أورو و40% دولار لبنية سلة الدرهم الحالية.

تطور الدين الخارجي العمومي

حجم الدين الخارجي العمومي

في متم سنة 2022، بلغ حجم هذا الدين 423,6 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 43,0 مليار درهم أو 11,3% مقارنة مع المستوى الذي سجل سنة 2021. أما مؤشر الدين الخارجي العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، فقد بلغ 31,8% مسجلا ارتفاعا قدره 1,9 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بسنة 2021.

وللتذكير، يتكون الدين الخارجي العمومي من (1) الدين الخارجي للخزينة و(2) الدين الخارجي المضمون والغير مضمون للمؤسسات والمقاولات العمومية، للجماعات الترابية وللمؤسسات المالية العمومية وكذا (3) الدين الخارجي المضمون من طرف الدولة للمؤسسات ذات المنفعة العمومية.

ويعزى هذا التطور الملحوظ للدين الخارجي العمومي بالأساس إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي للخزينة بحوالي 12,3%، وارتفاع حجم الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين بحوالي 10,1%.

وبذلك فقد ارتفع حجم الدين الخارجي للخزينة بـحوالي 25,1 مليار درهم، حيث بلغ 228,9 مليار درهم في متم سنة 2022 مقابل 203,8 مليار درهم في متم سنة 2021. وفيما يخص مؤشر الدين الخارجي للخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، فقد سجل نسبة 17,2% أي بارتفاع يقدر بـحوالي 1,2 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بمتم سنة 2021.

أما بالنسبة لحجم دين باقي المقترضين العموميين، فقد بلغ 194,7 مليار درهم في متم سنة 2022 مقابل 176,8 مليار درهم سنة 2021، مسجلا ارتفاعا قدره 17,9 مليار درهم. كما سجل مؤشر الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بـحوالي 0,7 نقطة مئوية مقارنة بالسنة الماضية ليصل إلى 14,6%.

بنية الدين حسب المقرضين

تميزت بنية الدين الخارجي العمومي حسب المقرضين، في متم سنة 2022، بهيمنة الدين المستحق للمقرضين الرسميين (الثنائيين ومتعددي الأطراف) حيث بلغت حصته 75,2% من الحجم الإجمالي للدين. أما بالنسبة لحجم الدين المستحق للمقرضين الخواص، فقد بلغت حصته 24,8% من إجمالي الدين الخارجي العمومي، مسجلا انخفاضا يقدر بحوالي 2,9 مليار درهم مقارنة بمتم 2021، بحيث تشكل نسبة 95,0% منها إصدارات القطاع العام للسندات في السوق المالية الدولية.

بنية الدين حسب المقترضين

تجاوز الدين الخارجي للخزينة لسنة 2022 دين باقي المقترضين العموميين (مضمون وغير مضمون)، وذلك للمرة الثالثة منذ سنة 2015.

وقد بلغ حجم الدين الخارجي للخزينة 228,9 مليار درهم أو ما يعادل 54,0% من الدين الخارجي العمومي. أما بخصوص الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين، فقد بلغ 194,7 مليار درهم، وهو ما يمثل 46,0% من إجمالي الدين الخارجي العمومي.

وتبقى المؤسسات والمقاولات العمومية أول مجموعة للمقترضين بالقطاع العمومي دون الخزينة، حيث يصل حجم دينها إلى 186,6 مليار درهم. ويهيمن 5 مقترضين على حوالي 80,4% من حجم هذا الدين، وهم: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (25,3%)، والمكتب الشريف للفوسفاط (23,6%)، والمكتب الوطني للسكك الحديدية (12,6%)، والطرق السيارة بالمغرب (9,5%)، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (9,4%).

بنية الدين حسب العملات

تميزت بنية الدين الخارجي العمومي، في متم سنة 2022، بهيمنة حصة الدين المقوم بالأورو والتي تمثل 61,8%، تليها حصة الدين المقوم بالدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به بنسبة 30,8%، في حين سجلت حصة الدين المقوم بالدينار الكويتي نسبة 4,0%.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البنية تبقى قريبة من بنية سلة الدرهم وتمكن بذلك من التقليل من آثار مخاطر تقلبات سعر الصرف على حجم وخدمة الدين الخارجي العمومي.

بنية الدين حسب سعر الفائدة

تميزت بنية الدين الخارجي العمومي حسب نوع سعر الفائدة بهيمنة حصة الدين ذي سعر الفائدة الثابت التي بلغت 74,1% مقابل 25,9% بالنسبة للدين ذي سعر الفائدة المتغير. وتجدر الإشارة إلى أن 82,5% من هذه الحصة مقومة أساسا بالأورو، مما يساهم في تخفيض خدمة الدين المرتبطة بها.

السحوبات على القروض الخارجية

بلغ حجم موارد الاقتراض الخارجي المعبأة من طرف القطاع العمومي برسم سنة 2022، حوالي 47,2 مليار درهم مقابل 41,3 مليار درهم خلال السنة الماضية، مرتفعا بما قدره 5,9 مليار درهم.

وقد سجلت سحوبات الخزينة ما قيمته 29,7 مليار درهم، بينما بلغ حجم تلك المعبأة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية ما يقارب 17,5 مليار درهم.

خدمة الدين الخارجي العمومي

ارتفعت خدمة الدين الخارجي العمومي برسم سنة 2022، بما مقداره 5,9 مليار درهم، لتبلغ 47,4 مليار درهم مقابل 41,5 مليار درهم سنة 2021. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع خدمة الدين المسدد للمقرضين الرسميين بـحوالي 0,3 مليار درهم وارتفاع خدمة الدين المسدد للمقرضين الخواص بـما يقارب 5,6 مليار درهم.

وقد سجل مؤشر خدمة الدين الخارجي العمومي بالنسبة المئوية للمداخيل الجارية لميزان الأداءات انخفاضا قدره 1,2 نقطة مئوية ليصل إلى 6,4% سنة 2022.

التدبير النشيط للدين

التدبير النشيط للدين الداخلي

نظرا للسياق المذكور سابقا والذي تمثل في تراجع اهتمام المستثمرين بسندات الخزينة الطويلة الأمد، أنجزت مديرية الخزينة خلال سنة 2022، عمليتين فقط لتبادل سندات الخزينة عوض 8 عمليات تمت برمجتها في بداية السنة. وتم إنجاز هذه العمليات خلال شهري يناير وفبراير 2022 بمبلغ إجمالي بلغ حوالي 8,6 مليار درهم.

ويتوزع المبلغ المعاد شراؤه حسب سنة الاستحقاق كالتالي:

- 6,7 مليار درهم تتعلق بإعادة شراء مستحقات سنة 2022؛
- و1,9 مليار درهم تتعلق بإعادة شراء مستحقات سنة 2023.

مكنت عمليات التدبير النشيط للدين الداخلي من التخفيف من خطر إعادة التمويل المرتبط بمحفظة الدين الداخلي وذلك من خلال تقليص مستحقات الشهور المعنية بعمليات تبادل سندات الخزينة بحوالي 1,7 مليار درهم كمتوسط شهري سنة 2022 وبحوالي 1,0 مليار درهم كمتوسط شهري لمستحقات سنة 2023.

فيما يخص تأثير هذه العمليات على تحملات فوائد الدين الداخلي المؤدات خلال سنة 2022، فإنه تم خفض هذه التحملات بحوالي 44,3 مليون درهم. ويعزى هذا الانخفاض إلى التوفير الذي تم تحقيقه بخصوص تحملات فوائد الدين إثر إعادة شراء مستحقات سنة 2022 وسنة 2023 قبل تواريخ تسديد قسائم فوائد الخطوط التي تمت إعادة شرائها.

وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض أو زيادة تحملات الفوائد في إطار عمليات إعادة الشراء مرتبطة بتاريخ إعادة الشراء مقارنة مع التاريخ الأولي لأداء قسيمة الفوائد المتعلقة بكل خط. وبالتالي، فإن كل خط تمت إعادة شرائه قبل أو بعد تاريخ تسديد قسيمة الفوائد ينتج عنه انخفاض أو ارتفاع تحملات الفوائد.

التدبير النشيط للدين الخارجي

في إطار التدبير النشيط للدين الخارجي الذي يهدف على وجه الخصوص إلى التخفيف من عبء المديونية، واصلت مديرية الخزينة والمالية الخارجية الإجراءات المتعلقة ببرامج تحويل الديون إلى استثمارات عمومية.

وفي هذا الصدد، تمت معالجة مبلغ 4,07 مليون درهم سنة 2022 في إطار اتفاقية تحويل الدين إلى استثمارات عمومية الموقعة مع إيطاليا لفائدة مشروع الحفاظ على التراث الثقافي، ليصل إجمالي المبلغ المحول في إطار المشروع المذكور إلى حوالي 15,2 مليون درهم من أصل مبلغ 2 مليون أورو.

وقد بلغ إجمالي المبلغ الذي تمت معالجته في إطار برنامج تحويل الدين المبرم مع إيطاليا 153,4 مليون درهم، أي ما يناهز 90% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج والذي يصل إلى 15 مليون أورو.

وقد بلغ الحجم الإجمالي للديون المعالجة منذ انطلاق عمليات التدبير النشيط للمديونية الخارجية، حوالي 90 مليار درهم. فبالإضافة إلى تحويل الديون إلى استثمارات عمومية (11,3 مليار درهم)، تشمل هذه العمليات كذلك تحويل الديون إلى استثمارات خاصة (8,9 مليار درهم)، وإعادة التفاوض حول أسعار الفائدة (1,6 مليار درهم)، وإعادة تمويل الديون ذات أسعار فائدة مرتفعة (20,9 مليار درهم) وكذا عمليات تثبيت أسعار الفائدة وعمليات مقايضة العملات (46,9 مليار درهم).

التدبير النشيط للخزينة العمومية

العمليات المنجزة

قامت مديرية الخزينة والمالية الخارجية خلال سنة 2022، باللجوء لعمليات التدبير النشيط للخزينة العمومية في سياق يتسم بما يلي:

- تفاقم عجز السيولة لدى البنوك حيث انتقل من 70,8- مليار درهم كمتوسط أسبوعي في متم شهر دجنبر 2021 إلى 80,9- مليار درهم متم شهر دجنبر 2022؛ و
- انخفاض بحوالي 11,6% لموجودات الحساب الجاري للخزينة حيث بلغت 10,3 مليار درهم كمتوسط يومي مقابل 11,7 مليار درهم سنة 2021.

بلغ عدد العمليات التي قامت بها مديرية الخزينة والمالية الخارجية خلال سنة 2022 حوالي 405 عملية مقابل 401 سنة 2021.

سجل الحجم الإجمالي الموظف من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية لدى البنوك انخفاضا طفيفا بحوالي 2,2% ليبلغ 677,2 مليار درهم خلال سنة 2022 مقابل 692,3 مليار درهم خلال سنة 2021، ويرجع ذلك أساسا إلى تسجيل انخفاض لموجودات الحساب الجاري للخزينة دون احتساب عمليات التدبير النشيط للخزينة بحوالي 11,6% مقارنة بسنة 2021.

الفوائد المحصل عليها من طرف الخزينة

مكن التدبير النشيط للخزينة من تحصيل عائدات تقدر بحوالي 94,2 مليون درهم خلال سنة 2022، موزعة كما يلي:

- 71,2 مليون درهم (75,6% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف؛ و
- 23,0 مليون درهم على شكل فائدة على الحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب.

منذ بداية عمليات التدبير النشيط للخزينة العمومية سنة 2010، بلغ الحجم الإجمالي للعائدات حوالي 1,8 مليار درهم موزعة كما يلي:

- 1 323,4 مليون درهم (71,2% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف؛ و
- 534,0 مليون درهم على شكل فوائد على الحساب الجاري للخزينة.